# الاتجاه نحو الدولة الاجتماعية في المغرب بعد دستور 2011:
# من الشرعية الدستورية إلى تحديات التنزيل العملي

**ذ. عبد القادر بزكوري**
باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام
جامعة محمد الأول بوجدة
المغرب

**الملخص باللغة العربية**

إن ترسيخ الدولة الاجتماعية في المغرب يشكل خيارًا استراتيجيًا مؤسسًا دستوريًا منذ دستور 2011، ويعكس تحولًا عميقًا في تصور الدولة لوظائفها الاجتماعية من منطق الإحسان والظرفية إلى منطق الحقوق والالتزامات، حيث أضحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ركيزة موجهة للسياسات العمومية وأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي. وقد أبرز التحليل أن الميثاق الاجتماعي والبناء المؤسساتي، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وورش تعميم الحماية الاجتماعية، يمثلون آليات مركزية في تنزيل هذا الاختيار، رغم ما يعتريها من تحديات تتعلق بفعالية التنفيذ، والاستدامة المالية، والتنسيق المؤسساتي، وعدالة التوزيع المجالي. كما يتبين أن نجاح الدولة الاجتماعية يظل رهينًا بإصلاحات هيكلية موازية تشمل الحكامة الجيدة، والعدالة الجبائية، وربط الحماية الاجتماعية بالإدماج الاقتصادي والاستثمار في الرأسمال البشري، بما يضمن الانتقال من الإعلان الدستوري إلى الأثر الاجتماعي الملموس، ويجعل من الدولة الاجتماعية مسارًا ديناميًا مفتوحًا على التطوير والمساءلة المستمرة.

**الملخص باللغة الانجليزية**

The entrenchment of the social state in Morocco constitutes a strategic choice with a constitutional foundation since the 2011 Constitution, and reflects a profound transformation in the State's conception of its social functions, shifting from a logic of assistance and contingency to one based on rights and obligations. Economic and social rights have thus become a foundational pillar guiding public policies and a key instrument for achieving social justice and societal cohesion. The analysis highlights that the social pact and the institutional framework, particularly the Economic, Social and Environmental Council and the project to generalize social protection, represent central mechanisms for the implementation of this choice, despite persistent challenges related to effective execution, financial sustainability, institutional coordination and territorial equity. It also appears that the success of the social state remains contingent upon parallel structural reforms, notably in the areas of good governance, tax justice, and the linkage of social protection with economic inclusion and investment in human capital, so as to ensure the transition from constitutional proclamation to tangible social impact and to establish the social state as a dynamic process open to continuous improvement and accountability.

**مقدمة**

شهد المغرب، خلال العقدين الأخيرين، دينامية تحول عميقة مست مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق وطني وإقليمي اتسم بتصاعد المطالب المرتبطة بالكرامة والعدالة الاجتماعية وتعزيز الحقوق والحريات. وقد شكّل دستور سنة ألفين وأحد عشر لحظة تأسيسية فارقة في هذا المسار، باعتباره استجابة مؤسساتية لمطالب الإصلاح، ومنعطفًا نوعيًا في تطور التجربة الدستورية المغربية، حيث أعاد صياغة علاقة الدولة بالمجتمع على أسس قوامها ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع دائرة الحقوق الأساسية، وتعزيز الالتزامات الاجتماعية للدولة.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم الدولة الاجتماعية كخيار دستوري واستراتيجي يعكس تحولًا في فلسفة التدخل العمومي، من منطق الدولة الحارسة إلى منطق الدولة الراعية، القادرة على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وضمان الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية. ولم يعد هذا المفهوم محصورًا في السياسات الاجتماعية التقليدية ذات الطابع التعويضي، بل أضحى يعبر عن رؤية شمولية ومندمجة، تقوم على تلازم الأبعاد الاقتصادية والحقوقية والمؤسساتية، وتؤسس لتعاقد اجتماعي جديد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية، ويجعل من الكرامة الإنسانية معيارًا لتقويم الفعل العمومي.

وقد تجسد هذا التوجه في مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الهيكلية التي باشرتها الدولة المغربية خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد أكبر المشاريع الاجتماعية في تاريخ المغرب المعاصر، وأحد الركائز الأساسية لتنزيل الخيار الدستوري للدولة الاجتماعية. ويعكس هذا الورش إرادة واضحة لإعادة بناء منظومة الحماية الاجتماعية على أسس الشمولية والاستدامة والنجاعة، بما يضمن توسيع نطاق التغطية الاجتماعية، وتعزيز حماية الفئات الهشة، والحد من مخاطر الفقر والهشاشة الاجتماعية.

يندرج هذا المقال ضمن هذا السياق التحولي، ويسعى إلى مقاربة الاتجاه نحو الدولة الاجتماعية في المغرب من خلال تحليل الأسس الدستورية التي أقرها دستور ألفين وأحد عشر، واستجلاء دلالاتها في بناء الميثاق الاجتماعي الجديد، مع تتبع مسارات التنزيل العملي لهذا الخيار، ولاسيما عبر السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، وعلى رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية. كما يهدف إلى إبراز الرهانات البنيوية والمؤسساتية والمالية المرتبطة بهذا التحول، وطرح إشكاليات حدود النموذج الاجتماعي المعتمد، ومدى قدرته على الاستجابة لمطالب العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية شاملة ومندمجة، في أفق ترسيخ دولة اجتماعية فعلية تتجاوز منطق النوايا إلى منطق الأثر الملموس على أوضاع المواطنين. وينقسم هذا المقال على الشكل التالي:

**المبحث الأول: الأسس الدستورية لتكريس الدولة الاجتماعية في المغرب في ضوء دستور 2011**

**المبحث الثاني: تعميم الحماية الاجتماعية كآلية استراتيجية لتعزيز الدولة الاجتماعية**

## المبحث الأول: الأسس الدستورية لتكريس الدولة الاجتماعية في المغرب في ضوء دستور 2011

لقد جاء دستور 2011 في سياق وطني ودولي مطبوع بمطالب متزايدة بتوسيع الحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية، وقد تميز هذا الدستور بكونه لم يقتصر على تثبيت الأسس التقليدية لدولة الحق والقانون، بل سعى أيضًا إلى إرساء دعائم الدولة الاجتماعية كمقوم أساسي من مقومات النظام الدستوري المغربي. فقد تم الانتقال من مجرد الاعتراف ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى وضعها ضمن تصور شامل ومندمج يجعل من العدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، والتضامن الوطني، ركائز استراتيجية لبناء النموذج التنموي الجديد.

هذا التوجه لا يُفهم فقط من خلال الشعارات أو المبادئ العامة، بل يتجلى على نحو ملموس في الهندسة الدستورية الجديدة التي جاء بها دستور 2011، من خلال إقراره لجملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيده على التزام الدولة بضمان الولوج العادل إليها، وعلى دورها المركزي في تحقيق التماسك الاجتماعي، ومحاربة الإقصاء، وتقليص الفوارق المجالية.

### المطلب الأول: التأسيس الدستوري لمفهوم الدولة الاجتماعية وتحولاته المفاهيمية

يُعدّ البناء الدستوري لمفهوم الدولة الاجتماعية من المرتكزات الأساسية لفهم طبيعة التحول الذي شهده النظام الدستوري المغربي بعد إقرار دستور 2011، حيث لم يكتف هذا الأخير بإدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كتعهدات عامة، بل أضفى عليها طابعًا إلزاميًا من خلال تكريسها كمبادئ دستورية موجّهة للسياسات العمومية وملزمة لمؤسسات الدولة. ويبرز هذا التحول في سياق أوسع يتمثل في سعي الدولة إلى إعادة صياغة علاقتها بالمجتمع على أساس تعاقدي، يجعل من العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص والتوزيع العادل للثروات مبادئ حاكمة لبنية النظام السياسي والاجتماعي. فالدستور، في صيغته الجديدة، لم يكتف بإعلان الحقوق، بل قرنها بالوسائل والمؤسسات التي تضمن تفعيلها، مما يعكس تطورًا في الفهم الدستوري لمكانة الفرد داخل الدولة، وتحولًا في وظائف الدولة من الحماية المجردة إلى التمكين الفعلي، ومن التدبير الإداري إلى الالتزام السياسي والاجتماعي. كما أن هذا البناء الدستوري يستند إلى رؤية مدمجة للمجتمع، تتجاوز المقاربة القطاعية نحو تبني ميثاق اجتماعي جديد، يتأسس على التوازن بين الحقوق والواجبات، ويروم تحقيق التنمية البشرية الشاملة.

#### الفقرة الأولى: ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دستور 2011 كمرتكز للدولة الاجتماعية

في خضم التحولات العالمية المتسارعة، أضحت مسألة بناء الدول على أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ركيزة مركزية لتحقيق الاستقرار والتقدم. وفي هذا السياق، وعياً منه بأهمية هذه القيم، بادر المغرب إلى تحديث بنياته المؤسسية وتعزيز منظومة الحقوق والحريات، وهو ما تجسد بوضوح في دستور سنة 2011، الذي لم يكن مجرد تعديل قانوني، بل رؤية متكاملة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، عبر تكريس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تمييز، في أفق إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد يستجيب للتحولات الداخلية والخارجية[1].

لم تعد الديمقراطية وحقوق الإنسان شعارات ظرفية، بل أضحت أسساً بنيوية في بناء الدول الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة. فترسيخ الحكم الرشيد وعلوية القانون وتكامل منظومة الحقوق يعزز مكانة الدولة داخلياً وخارجياً، ويقوي قدرتها على الاستجابة لتطلعات مواطنيها. وفي هذا الإطار، يبرز المغرب كحالة متميزة، إذ عرف خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، كان أبرزها الإصلاح الدستوري لسنة 2011، الذي جاء تتويجاً لمسار طويل من المطالب المجتمعية الساعية إلى إرساء دولة تقوم على المساواة والكرامة والعدالة[2].

---

1- Voir Omar Bendourou, « La consécration de la monarchie gouvernante », L'Année du Maghreb, VIII, 2012, (CNRS, Paris), pp. 391-404.

2- عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر السياسي المعاصر: مقاربات في الدولة الاجتماعية ودولة الحقوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 221.

شكّل دستور 2011[3] لحظة تأسيسية في التاريخ الدستوري المغربي، إذ صدر في سياق إقليمي استثنائي اتسم بتصاعد الحركات الاجتماعية، ما دفع إلى تفاعل إيجابي مع مطالب الإصلاح والانتقال الديمقراطي. وقد عبّر الدستور عن إرادة سياسية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال عقد اجتماعي جديد قائم على الحقوق والمسؤوليات المتبادلة، والمواطنة المتساوية، والعدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي، مع توسيع دور الدولة ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أفق بناء دولة اجتماعية جامعة.

في هذا السياق، منح الدستور أهمية خاصة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها جوهر مشروع الدولة الاجتماعية وأساس بناء مجتمع متماسك. ولم يقتصر على الإعلان عنها، بل أقر ضمانات دستورية ومؤسساتية لتفعيلها ومراقبة احترامها. وهكذا، عكس دستور 2011 التزاماً واضحاً بتعزيز هذه الحقوق وضمان استفادة جميع المواطنين منها دون اعتبار لوضعهم الاجتماعي أو الجغرافي[4].

أصبحت الحقوق الدستورية المكرسة جزءاً من الهوية القانونية والسياسية للمغرب، وتشكل الدعامة الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية المنشودة. ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة هذه الحقوق وتحليل أبعادها الدستورية أهمية خاصة لفهم دورها في تعزيز العدالة الاجتماعية وترسيخ دولة الحق والقانون[5].

تُعد الحقوق الاجتماعية من أبرز مرتكزات دستور 2011، وتشمل الحق في التعليم والصحة والسكن والعمل والتغطية الاجتماعية، باعتبارها مسؤوليات جماعية تروم تحقيق العدالة الاجتماعية. ويحتل الحق في التعليم مكانة محورية، لكونه أداة أساسية لتحقيق المساواة والتنمية البشرية، وتمكين المواطن من الاندماج الاقتصادي والمشاركة المدنية، وهو ما دفع الدستور إلى التأكيد على تعميمه وضمان جودته ومجانيته[6].

ويبرز الحق في الصحة كدعامة أساسية أخرى للدولة الاجتماعية، إذ كرس الدستور حق المواطنين في الولوج إلى خدمات صحية ملائمة، باعتبارها شرطاً لتحقيق الكرامة الإنسانية والتنمية الشاملة. فلا يمكن تصور عدالة اجتماعية في غياب نظام صحي يضمن الرعاية للجميع ويؤسس لمجتمع سليم ومتوازن.

كما أقر الدستور الحق في السكن اللائق باعتباره عنصراً ضرورياً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تيسير الولوج إلى السكن وتحسين شروط العيش، بما يحد من مظاهر الهشاشة والتهميش، ويساهم في بناء مجتمع متوازن يحترم كرامة أفراده[7]. وإلى جانب الحقوق الاجتماعية، كرس دستور 2011 حقوقاً اقتصادية أساسية، من بينها الحق في العمل والأجر العادل وظروف العمل اللائقة. فالحق في العمل يعكس التزام الدولة بتوفير فرص متكافئة، بينما يهدف الحق في الأجر العادل إلى ضمان كفاية الدخل واحترام كرامة العامل، مع تأمين شروط

---

[3]– دستور فاتح يوليو 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432، الموافق ل 29 يوليو 2011، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادرة في 28 شعبان 1432 الموافق ل 30 يوليو 2011، ص 3600.

4- ouvrage collectif, La Constitution marocaine de 2011 – Analyses et commentaires, Sous la direction du Centre d'Études Internationales, Editeur : LGDJ, Parution 2012, p 123.

5- abderrahim el maslouhi, helmut reifeld, gouvernance securitaire et état de droit au maroc de la constitutionnalisation à la mise en œuvre, Publié par Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. Edition 2013 : https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=10188330-b340-5586-14b7-188f4ae501c5&groupId=252038

6- El Maamoun Fikri, L'émergence d'un nouvel ordre constitutionnel au Maroc : bilan et perspectives, thèse de doctorat en droit public, Université de Bordeaux, école doctorale de droit (e.d. 41), année universitaire 2022, p 17.

7– المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير الموضوعاتي حول الحق في الصحة تحت عنوان "فعلية الحق في الصحة بالمغرب، التحديات والرهانات ومداخل التعزيز"، في يوم الجمعة 22 أبريل 2022:

https://www.cndh.ma/sites/default/files/inline-files/cndh_-_rapport_sante_resume _va22_2.pdf

السلامة والصحة المهنية وحماية العمال من كل أشكال الاستغلال[8]. أما على المستوى السياسي، فقد عزز الدستور حقوق المشاركة السياسية، من خلال تكريس حق التصويت والترشح، باعتبارهما جوهر الديمقراطية التشاركية. كما أكد على المساواة في الولوج إلى الحياة السياسية دون تمييز، بما يضمن تمثيلية حقيقية لمختلف فئات المجتمع، ويقوي شرعية المؤسسات المنتخبة[9].

وفي الإطار نفسه، شدد الدستور على مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق السياسية، ومنح المواطنين آليات قانونية للتعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم. غير أن تحقيق هذه الطموحات يظل رهيناً بفعالية آليات التنفيذ والمراقبة، وبقدرة السياسات العمومية على تجاوز الاختلالات البنيوية وضمان التنزيل العملي للمقتضيات الدستورية[10].

وعموماً، يشكل دستور 2011 منعطفاً نوعياً في مسار الحقوق بالمغرب، إذ أرسى أسس الدولة الاجتماعية وكرس منظومة متقدمة للحقوق والحريات. غير أن القيمة الحقيقية لهذه المقتضيات لا تتجلى في النصوص وحدها، بل في مدى تفعيلها عبر مؤسسات ناجعة وسياسات عمومية منسجمة، قادرة على إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين، وبناء مستقبل أكثر عدالة وازدهاراً للمملكة المغربية.

**الفقرة الثانية: الميثاق الاجتماعي وإسهامه في إعادة تشكيل وظائف الدولة الاجتماعية**

في سياق التحولات الدستورية والقانونية التي عرفها المغرب، يشكل دستور 2011 محطة مفصلية في مسار بناء دولة حديثة قوامها الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث سعى إلى تعزيز مكانة المواطن وضمان حقوقه الأساسية، بما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الميثاق الاجتماعي كإطار مرجعي لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، مع التركيز على حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، بما يدعم أسس الدولة الاجتماعية[11].

وفي ظل التحولات السياسية والاجتماعية العالمية، أضحت إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع أولوية مركزية لتحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية. وقد تجلت هذه الحاجة بوضوح في التجربة المغربية، خاصة مع تصاعد المطالب الاجتماعية التي توجت بدستور 2011، في سياق إقليمي اتسم بحراك شعبي واسع، مما دفع المغرب إلى إصلاح دستوري عميق عزز دولة الحق والقانون، ورسخ الديمقراطية التشاركية وحماية الحقوق والحريات. وفي خضم هذا المسار الإصلاحي، تبلور مفهوم الميثاق الاجتماعي كإطار مرجعي لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يعزز مقومات الدولة الاجتماعية ويكرس العدالة الاجتماعية والمجالية. ورغم عدم طابعه القانوني المكتوب، فإنه يمثل تعاقدًا قيميًا يستند إلى توافق مجتمعي حول المبادئ المؤطرة للسياسات العمومية، بما يضمن الصالح العام وكرامة الإنسان[12].

وقد احتل هذا المفهوم موقعًا محوريًا في الخطاب الدستوري الجديد، لارتباطه بمبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة وربط المسؤولية بالمحاسبة، فضلاً عن تعزيز المشاركة المواطنة. وتحول بذلك إلى مرجعية توجيهية تؤطر تدخل الدولة في مجالات التعليم والصحة والشغل والحماية الاجتماعية، مع السعي لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ويكتسي تناول الميثاق الاجتماعي في ضوء دستور

---

8- Abdelmoula Rhzili, Le Droit du Travail au Maroc : Guide juridique et pratique, juillet 2024, p 12 et suivantes.
file:///C:/Users/hp/Downloads/LeDroitduTravailauMaroc.pdf

9- بويركل ياسين، "معيقات الديمقراطية التشاركية بالمغرب على ضوء دستور 2011 والقوانين التنظيمية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا، المجلد 3، العدد 16، يوليو 2019، ص 134.

10- محمد باسك منار، دستور سنة 2011 في المغرب: أيّ سياق؟ لأيّ مضمون؟ منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى 2014، ص 24 وما بعدها.

11- Mohamed El Azzouzi, L'effectivité de l'État de droit dans la Constitution marocaine de 2011, Thèse pour le doctorat en Sciences juridiques, École doctorale "Sociétés méditerranéennes et sciences humaines", Année universitaire 2021, pp. 41-42.

12- عبد الرحيم العطري، الدولة الاجتماعية وتحولات الفعل العمومي بالمغرب، منشورات مركز دراسات وأبحاث العلوم الاجتماعية، الرباط، 2016، ص 63.

2011 أهمية خاصة، إذ يتيح تقييم مدى انسجام السياسات العمومية مع التوجهات الدستورية، وقياس نجاعة الدولة في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يفتح المجال لتحليل أدوار الفاعلين العموميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنزيل الدولة الاجتماعية ومواجهة تحدياتها.

ويعد دستور 2011 حدثًا فارقًا في تاريخ المغرب، لما تضمنه من مبادئ تهدف إلى تحسين أوضاع المواطنين وضمان حقوقهم، ووضع أسس دولة ديمقراطية واجتماعية قائمة على العدالة والمساواة. وفي هذا السياق، يندرج الميثاق الاجتماعي كعنصر داعم لبناء الدولة الاجتماعية وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس حقوق الإنسان والإنصاف[13].

وترتكز مبادئ الميثاق الاجتماعي على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها التعليم والصحة والعمل والتغطية الاجتماعية، باعتبارها دعامة لبناء دولة قادرة على توفير العيش الكريم. كما يؤكد على مسؤولية الدولة في الاستجابة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز حضورها كفاعل مركزي في تحقيق العدالة الاجتماعية[14].

وتشكل الوثيقة الدستورية لسنة 2011 نقطة تحول مهمة، إذ أقرت حقوقًا أساسية تشكل جزءًا من التزامات الدولة الاجتماعية، غير أن تفعيلها تطلب آليات تنظيمية ومؤسساتية[15]. وهنا يبرز دور الميثاق الاجتماعي كإطار توجيهي يعزز العدالة والمساواة، ويحث الدولة على بناء منظومة تشريعية وإدارية قادرة على تنزيل الحقوق على أرض الواقع[16].

ومن أبرز آثار الميثاق الاجتماعي تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ وجه السياسات العمومية نحو تفعيل حقوق التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية. كما دعم الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مراقبة السياسات العمومية، وأسهم في حماية الفئات الهشة، تأكيدًا على أن العدالة الاجتماعية مسؤولية جماعية[17].

ويساهم الميثاق الاجتماعي كذلك في تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عبر التركيز على التوزيع العادل للثروات وتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية. كما يمتد تأثيره إلى المجال السياسي من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة المواطنة، بما يدعم الديمقراطية التشاركية ودولة القانون[18] .

وعلى المستوى المؤسساتي، أسهم الميثاق في تنسيق عمل المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي، وتوجيه السياسات نحو تنمية متوازنة تقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وبهذا المعنى، يشكل أداة فعالة لضمان تنفيذ الحقوق الاجتماعية وتعزيز الحماية والتغطية الاجتماعية، خاصة لفائدة الفئات الهشة[19] .

---

13- هشام عميد، "العدالة الاجتماعية بين دولة القانون والدولة الاجتماعية حالة المغرب نموذجا"، مرجع سابق، ص 18-19-20.

14- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها، إحالة ذاتية، رقم 2011/1، ص 10.

15- Hibou Beatrice, Le gouvernement du social au Maroc, Éditeur Karthala Collection Recherches Inte, Date de publication 2016, p 176.

16- ACHEMRAH, Younès, 2021. L'échec des politiques sociales au Maroc. Revue Internationale du Chercheur Volume 2, Numéro 3 Septembre 2021, p 132.

17- عبد الله عصفوري، الحق في الحماية الاجتماعية بالمغرب وتحديات الدولة الاجتماعية، منشورات مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد 25، ماي 2023، ص 256.

18- الحافظ النويني، "إعادة التفكير في السياسة الاجتماعية في المغرب"، مرجع سابق، ص 8 وما بعدها.

19- الندوة التي انعقدت، يوم الأحد 11 يونيو 2023، بقاعة رباط الفتح في المعرض الدولي للنشر والكتاب، تحت عنوان "في أفق إرساء الدولة الإجتماعية: المتطلبات والإكراهات":

https://siel.ma/cp-moments-forts-content/uploads/2023/04/morocco-program-3_compressed.pdf

غير أن الأثر الفعلي للميثاق الاجتماعي يظل رهينًا بمدى القدرة على ترجمة مبادئه إلى سياسات وممارسات ملموسة، إذ يبقى إطارًا توجيهيًا يتطلب التزامًا مؤسساتيًا قويًا وآليات تنفيذ ومراقبة فعالة لضمان تحقيق أهدافه.

وختامًا، يمثل الميثاق الاجتماعي أداة استراتيجية لتعزيز الدولة الاجتماعية في المغرب بعد دستور 2011، لما يوفره من إطار داعم للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ورغم أهميته، فإن تحقيق غاياته يظل مرتبطًا بتفعيل السياسات العمومية وتطوير الآليات المؤسساتية الكفيلة بإحداث أثر إيجابي ومستدام يرسخ العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي.

**المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والآليات الدستورية الداعمة لبناء الدولة الاجتماعية**

يُشكّل البناء المؤسساتي للدولة الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية لترجمة المقتضيات الدستورية إلى واقع عملي ملموس. فالتنصيص الدستوري على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يكتمل أثره إلا إذا أُرفق بإنشاء مؤسسات فعّالة وآليات واضحة، قادرة على ضمان التفعيل، التتبع، والتقويم. وقد عمل دستور 2011 على إرساء منظومة مؤسساتية جديدة، أو إعادة هيكلة بعض المؤسسات القائمة، لتضطلع بأدوار استراتيجية في دعم مقومات الدولة الاجتماعية، وتوجيه السياسات العمومية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الإقصاء، وتعزيز التماسك المجتمعي. وفي هذا الإطار، يبرز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمؤسسة دستورية استشارية، تُناط بها مهام تحليلية وتقييمية ومقترحاتية في ما يخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما يُعد المجلس صلة وصل بين الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، ما يمنحه موقعًا محوريًا في هندسة السياسات الاجتماعية، واستشراف التحديات المستقبلية المتعلقة بالتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وفي السياق نفسه، تُعد الحماية الاجتماعية من أهم الآليات العملية لتجسيد الدولة الاجتماعية، باعتبارها تُترجم الالتزامات الدستورية إلى برامج واقعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة. وقد عرف هذا المجال تطورًا نوعيًا مع صدور القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي يُشكل تحولًا مفاهيميًا وتشريعيًا في طريقة تناول الدولة لهذا الورش، عبر إقرار مبدأ الشمول، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإعادة تنظيم حكامة النظام ككل.

**الفقرة الأولى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كفاعل استشاري في ترسيخ الخيار الاجتماعي للدولة**

في أعقاب التحولات الدستورية التي أطلقها دستور 2011، انخرط المغرب في مسار طموح لترسيخ أسس الدولة الديمقراطية والاجتماعية، عبر إصلاحات هيكلية همّت البنيات السياسية والقانونية، مقرونة بتعزيز حماية الحقوق والحريات. وقد تمحور هذا التوجه حول إرساء العدالة الاجتماعية وضمان المساواة في الفرص وتحسين شروط العيش، وهو ما أفرز إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمؤسسة دستورية محورية لدعم السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي[20].

ومنذ دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، شهدت المملكة مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي والاجتماعي، تجلت في إعادة هيكلة المؤسسات وتوسيع دائرة الحقوق والحريات. وقد انصب الهدف المركزي على تعزيز رفاهية المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إحدى الأدوات الدستورية الأساسية المواكبة لبناء الدولة الاجتماعية. وفي سياق هذه التحولات، برز توجه واضح نحو إعادة تشكيل الدولة على أسس ديمقراطية واجتماعية تستجيب لتطلعات المواطنين، حيث كرس الدستور مبادئ دولة الحق والقانون

20- Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique Examen du gouvernement ouvert au Maroc 2024 ANALYSE ET PERSPECTIVES VERS UN ÉTAT OUVERT, , Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, https://doi.org/10.1787/a54aa50c-fr.

والمساواة والكرامة الإنسانية. وشكّل تعزيز دور المؤسسات التشاركية، وفي مقدمتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أحد أبرز معالم الهندسة الدستورية الجديدة[21].

تتجلى أهمية المجلس في كونه فضاءً مؤسساتيًا للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين، يهدف إلى بلورة تصورات متكاملة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال مهامه الاستشارية، يسهم في توجيه السياسات العمومية استنادًا إلى تحليل علمي ورؤية استشرافية، بما يعزز مبدأ التشاركية والمقاربة الأفقية في تدبير قضايا التنمية والتماسك الاجتماعي.

وتكتسب دراسة هذا الموضوع أهميتها من ارتباطه بمفهوم الدولة الاجتماعية، القائم على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي ظل تعقّد التحديات التنموية، يبرز المجلس كفاعل مؤسساتي محوري، يستوجب تحليل مساهماته وتقييم مدى نجاعة تدخلاته في دعم نموذج اجتماعي أكثر عدالة واستدامة.

ويعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أبرز المؤسسات الدستورية المستحدثة بعد 2011، حيث يشكل حلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويضطلع بدور استشاري يهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال التأثير في صياغة السياسات العامة المرتبطة بحقوق المواطنين [22]

ومن أهم مستجدات دستور 2011 إرساء مجلس يتميز بتنوع تركيبته وتمثيليته الواسعة، ليعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين. ومن خلال دراسته لمواضيع الفقر والبطالة والتفاوتات الاجتماعية، يقدم توصيات تشكل مرجعًا مهمًا لصناع القرار، وتسهم في تحسين السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق[23].

ويتجلى بعد أساسي في دور المجلس من خلال تفاعله مع مختلف الفاعلين، عبر تنظيم الحوار حول القضايا الاجتماعية وتحديد الأولويات الوطنية في مجالات الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة. ويسهم هذا النهج التشاركي في تعزيز فعالية السياسات العمومية وترسيخ الشفافية والثقة في المؤسسات.[24].

ولا يقتصر دور المجلس على الاستشارة الظرفية، بل يتعداه إلى بلورة رؤية استراتيجية للدولة الاجتماعية، قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وتوفير فرص العمل اللائق. كما يولي أهمية خاصة للتنمية المستدامة، عبر تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وصيانة الحقوق الاجتماعية والبيئية[25].

---

[21]– محمد ضريف، الدستور المغربي الجديد: قراءة في رهانات الانتقال الديمقراطي والدولة الاجتماعية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2012، ص 15.

22– القانون التنظيمي رقم 128-12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه ل ظهير ال شريف رقم 1.14.124 ال صادر في 3 شوال 1435 الموافق ل 31 يوليو 2014، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6282، الصادرة في 17 شوال 1435، الموافق ل 14 أغسطس 2014، ص 6370.

23- Le Conseil Economique Social et Environnemental présente son rapport Rapport préparé par La Commission Permanente chargée Des Affaires économiques et des Projets stratégiques Président de la Commission : M. Ahmed Rahhou Rapporteur de la Commission et du thème : M. Mohammed Bachir Rachdi Gouvernance des services publics, 2014, p 73.

24– عبد النبي الصاغير، "المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: دراسة مقارنة من خلال بعض النماذج"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –أكدال– الرباط، السنة الجامعية 2006-2007، ص 23.

25 -ASSI, Driss , BOUBRIK, Ahmed, L'économie sociale et solidaire une réponse aux défis du développement durable : Cas des coopératives de recyclages, Revue Alternatives Managériales Economique, Vol 6, No 4 Octobre, 2024, p 751-752.

ويعزز المجلس كذلك التعاون بين مختلف القطاعات، من خلال تقديم تحليلات قائمة على معطيات واقعية واستشرافية، بما يضمن استمرارية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتجلى دوره بوضوح في دعم سياسات الحماية الاجتماعية، لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي، بما يعزز التغطية الشاملة والعيش الكريم[26].

ويمكن اعتبار المجلس إضافة نوعية في مسار تعزيز الدولة الاجتماعية، لما يضطلع به من دور استشاري مؤثر في السياسات العمومية، ولما يسهم به في ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتطوير سياسات أكثر انسجامًا مع انتظارات المواطنين. ومن خلال توصياته ومقترحاته، يساهم المجلس في تحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، ويعمل كجسر مؤسساتي بين الدولة والمجتمع، بما يدعم التوازن بين التنمية الاقتصادية وضمان الحقوق الأساسية، خاصة في القطاعات الحيوية[27]. وفي سياق الإصلاحات الهيكلية لما بعد 2011، يتجسد دور المجلس كقناة أساسية لتحقيق تطلعات الدولة الاجتماعية، عبر إشراك مختلف الفئات في صياغة السياسات العمومية وتعزيز المقاربة التشاركية.[28].

وفي الختام، يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أحد الدعائم الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية بالمغرب، من خلال إسهامه في تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية المستدامة، ودعمه لتفاعل مؤسساتي بنّاء يسهم في استقرار المجتمع وتقدمه. وختامًا، يظل المجلس ركيزة مركزية في توجيه السياسات العمومية بعد دستور 2011، لما يوفره من آلية تشاركية فعالة توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفتح آفاقًا لمستقبل أكثر عدالة وازدهارًا للمغاربة.

**الفقرة الثانية: الحماية الاجتماعية في التشريع المغربي: قراءة في مدلول القانون الإطار رقم 09.21**

في سياق سعي الدول إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، تبرز الحماية الاجتماعية كركيزة أساسية لضمان رفاهية المواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها شبكة أمان تحمي الأفراد من المخاطر التي تهدد استقرارهم وكرامتهم. وفي هذا الإطار، يشكل القانون الإطار رقم 09.21 تحولًا تشريعيًا نوعيًا في المغرب، يعكس إرادة واضحة لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، عبر إرساء نظام متكامل يضمن حقوق المواطنين في مجالات حيوية كالصحة والتقاعد والتأمين ضد المخاطر[29].

وتعد الحماية الاجتماعية مكونًا جوهريًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة، إذ تشكل جزءًا لا يتجزأ من أي استراتيجية تنموية تروم تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويبرز القانون الإطار 09.21 كأحد أهم التحولات التشريعية الحديثة، لما يحمله من توجه نحو تعميم التغطية الاجتماعية وتعزيز البعد الاجتماعي للدولة المغربية[30].

---

26- Ahmed BOUACHIK, "les conseils économiques et sociaux en droit comparé", actes de la journée d'étude organisée par la revue marocaine d'administration locale et de développement et la fondation hanns-seidel le 29 novembre 2008 à Rabat, REMALD, collection "thème actuels",N 64, 1er édition, 2009, p 52

27- سعد الدين العثماني، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور المغربي لسنة 2011، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط، 2013، ص 27.

28- CHADLI Nadia, BOUTOUIL Siham, Les mesures entreprises par les pouvoirs publics pour faire du Maroc un État social par excellence, Revue Internationale des Sciences de Gestion, « Volume 6 : Numéro 3 » pp : 651 – 663.

29- Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental Auto-saisine n°34/2018 La protection sociale au Maroc Revue, bilan et renforcement des systèmes : https://www.cese.ma/wp-content/uploads/2024/08/Avis-La-protection-sociale-au-Maroc.pdf

30- القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 الموافق ل 23 مارس 2021، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6975، الصادرة في 22 شعبان 1442 الموافق ل 5 أبريل 2021، ص 2178.

ويهدف هذا القانون إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في مجالات الصحة والتقاعد والتأمين ضد المخاطر الاجتماعية، في انسجام مع الإصلاحات الكبرى التي أقرها دستور 2011، الذي أسس لدولة اجتماعية قائمة على المساواة في الحقوق والحماية من المخاطر. كما يسعى إلى تعميم الحماية الاجتماعية عبر إصلاحات هيكلية تستند إلى مبادئ التضامن والإنصاف، بما يحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

ويعبر مفهوم الحماية الاجتماعية عن منظومة من السياسات والإجراءات الرامية إلى توفير الأمن الاجتماعي للأفراد، وحمايتهم من مخاطر المرض والشيخوخة والعجز والبطالة. وهي لا تقتصر على الدعم الظرفي، بل تشمل آليات وقائية وتمكينية تضمن مواجهة هذه المخاطر في إطار من العدالة والمساواة[31].

ويقوم القانون الإطار 09.21 على مبدئي التعميم والتضامن، حيث يرمي إلى شمول جميع المواطنين، بما في ذلك الفئات الهشة والعمال غير الأجراء وسكان المناطق النائية. كما يؤسس لتوزيع عادل للموارد، ويضع إطارًا شاملًا للتغطية في مجالات الصحة والتقاعد والتأمين ضد الحوادث والتعويض عن فقدان الشغل، مع إرساء نظام صحي شامل يحد من التفاوتات في الولوج إلى العلاج[32].

وفي مجال التقاعد، يعزز القانون إصلاح المنظومة التقاعدية من خلال توحيد المعايير وضمان تقاعد لائق ومستدام لجميع المواطنين، سواء في القطاع العام أو الخاص أو غير المهيكل. كما يقوي التأمين ضد المخاطر الاجتماعية، عبر تمكين الأفراد من تعويضات تحمي استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي عند المرض أو العجز أو الإصابة[33]. ومن جهة أخرى، يؤكد القانون على ضرورة التكامل بين مختلف الفاعلين، من دولة ومؤسسات خاصة ومجتمع مدني، لإنجاح سياسات الحماية الاجتماعية. ويشدد على إحداث هياكل تنظيمية وإدارية فعالة لضمان حسن التنفيذ، ورصد السياسات، وتحقيق توزيع عادل وشفاف للموارد[34].

ويبرز مدلول الحماية الاجتماعية في هذا القانون بوصفه انتقالًا من منطق المساعدة إلى منطق الحقوق، عبر بناء شبكة أمان تضمن العيش الكريم لجميع المواطنين. ويتميز هذا التوجه بتوسيع نطاق الاستفادة ليشمل الفئات التي ظلت خارج أنظمة الحماية التقليدية، خاصة العاملين في القطاعات غير المهيكلة، بما يعكس تحولًا عميقًا في فلسفة الحماية الاجتماعية بالمغرب[35].

ويشكل مبدأ التضامن حجر الزاوية في هذا الإطار، إذ يقوم النظام على المساهمة المتبادلة والمسؤولية الجماعية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويضمن العدالة بين مختلف الفئات. كما ينظم القانون العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار شراكة تعزز فعالية البرامج الاجتماعية وترسخ الثقة في المؤسسات[36].

---

31- محمد المرابط، الدولة الاجتماعية بالمغرب بين المقاربة المركزية والمقاربة الترابية للسياسات العمومية الاجتماعية، منشورات مجلة الدراسات المتكاملة في الاقتصاد والقانون والعلوم التقنية والاتصال، المجلد 1، العدد 1، سنة 2024، ص 4 وما بعدها.

32- عبد الرفيع زعنون، شبكات الأمان الاجتماعي في ضوء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات، السنة 2022، ص من 4 إلى 17.

33- BOUHLALA, M. (2024). La réforme de la retraite au Maroc entre pérennité et équité : cas de la CNSS, Revue Internationale de Comptabilité, Finance, Audit, Management et Économie, Vol. 5, N° 5, p 566-567.

34- Aziz BENTALEB & Naima ABA, les enjeux contemporains de la protection sociale au Maroc: vers une generalisation efficace, revue droit et societe, revue droit et societe, Vol.5, N° 14- 3 ème trimestre 2024, p 69 et suivantes.

35- المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية: تحت شعار: جميعا من أجل منظومة مندمجة ومستدامة للحماية الاجتماعية "، المنعقدة بقصر المؤتمرات الدولي محمد السادس بالصخيرات. يومي 12 و13 نونبر 2018.

https://web.facebook.com/ProtectionSocialeMaroc

36 - محمد أمين إسماعيلي، قراءة في مشروع قانون إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، منشورات مجلة قانونك، الموسم الثاني، العدد 6، مارس- أبريل 2021، ص 136.

وفي الختام، يمثل القانون الإطار 09.21 خطوة مفصلية نحو تعميم الحماية الاجتماعية، وتجسيد التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء دولة اجتماعية قائمة على المساواة والتضامن. ورغم التحديات المرتبطة بتنزيله العملي، فإن التصور الذي يحمله يشكل أساسًا متينًا لمجتمع أكثر توازنًا واستقرارًا. وعمومًا، يمكن التأكيد على أن القانون الإطار رقم 09.21 يعكس رؤية استراتيجية طموحة لبناء دولة اجتماعية قوية ومتماسكة، قادرة على حماية مواطنيها من مخاطر الحياة. ورغم ما قد يعتري مسار التفعيل من صعوبات، فإن مبادئ التعميم والتضامن والشراكة التي يقوم عليها تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة.

## المبحث الثاني: تعميم الحماية الاجتماعية كآلية استراتيجية لتعزيز الدولة الاجتماعية

تمثل الحماية الاجتماعية حجر الزاوية في صرح الدولة الاجتماعية، إذ تُجسد التزام الدولة بضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، خصوصًا الفئات الهشة والمحرومة. وفي السياق المغربي، اكتسب هذا الورش بعدًا استراتيجيًا خلال السنوات الأخيرة، حيث بات يُنظر إليه كآلية أساسية لإعادة بناء التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، في أفق تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

لقد جاء ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي انطلق رسميًا بموجب القانون الإطار رقم 09.21، ليعكس تحولًا عميقًا في تصور الدولة لوظائفها الاجتماعية، إذ انتقل من منطق التدخل الجزئي والمحدود إلى منطق الإصلاح الهيكلي الشامل، الذي يروم تمتيع كافة المواطنات والمواطنين، بدون تمييز، بحقوق أساسية في الصحة، والتقاعد، والتعويضات العائلية، والتعويض عن فقدان الشغل. وهو ما يُجسد الإرادة السياسية للدولة في الانتقال من دولة الرعاية المحدودة إلى دولة الحماية الواسعة، في انسجام مع مقتضيات دستور 2011 ومخرجات النموذج التنموي الجديد.

ويكتسي هذا المبحث أهمية خاصة لكونه يُلامس البعد العملي في بناء الدولة الاجتماعية، من خلال الوقوف على آفاق إصلاح الحماية الاجتماعية في ضوء التوجهات الجديدة للنموذج التنموي، واستجلاء التحديات التي تعترض تفعيل هذا المشروع الوطني الطموح، سواء على المستويات التشريعية، المؤسساتية، المالية أو المجتمعية.

يسعى هذا المبحث، من خلال مقاربته المزدوجة بين التخطيط الاستراتيجي والتحديات الواقعية، إلى إبراز أن بناء الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزاله في الإعلانات الدستورية أو التشريعات المؤطرة، بل يقتضي مجهودًا إصلاحيًا متواصلًا، وإرادة سياسية حازمة، ومشاركة مجتمعية فعالة، لتحقيق تحول حقيقي في العلاقة بين المواطن والدولة.

### المطلب الأول: النموذج التنموي الجديد وإعادة توجيه السياسات الاجتماعية نحو الشمول والإنصاف

يُعدّ ورش الحماية الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية التي يرتكز عليها النموذج التنموي الجديد في المغرب، باعتباره يمثل تحولًا استراتيجيًا في فلسفة الدولة من منطق التدخل الظرفي والمحدود إلى تبنّي مقاربة شمولية تدمج البعد الاجتماعي ضمن صميم التخطيط التنموي. فالنموذج التنموي، كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة سنة 2021، لا يقتصر على مقترحات اقتصادية وتقنية، بل يستبطن رؤية متكاملة لدور الدولة في إعادة بناء التعاقد الاجتماعي على أسس جديدة قوامها الكرامة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى الحقوق. وقد خصّ التقرير العام للنموذج التنموي الحماية الاجتماعية بمكانة محورية، معتبرًا إياها من أهم الروافع لتحقيق الإنصاف المجتمعي وتقليص الفوارق الطبقية والمجالية، وتمكين المواطنين من الاستفادة الفعلية من ثمار النمو الاقتصادي. ويؤكد التقرير على ضرورة إرساء منظومة فعالة، مندمجة، ومستدامة للحماية الاجتماعية، تقوم على مبادئ الشمولية، والعدالة في التوزيع، والاستهداف الذكي، وربط الدعم الاجتماعي بآليات الإدماج الاقتصادي.

وفي هذا السياق، لا تكتمل رؤية الحماية الاجتماعية إلا من خلال الترجمة المالية والميزانياتية لهذا الورش داخل السياسات العمومية، وخاصة في إطار قانون المالية، الذي يُعد أداة تنفيذية محورية لتوجهات الدولة الاجتماعية. وهنا تبرز أهمية قانون المالية لسنة 2024، الذي جاء في

سياق تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21، وتفعيل مختلف محاور الحماية الاجتماعية، سواء على مستوى التغطية الصحية، أو التعويضات العائلية، أو التقاعد، مما يعكس تطورًا في التزام الدولة بتنفيذ أهداف هذا الورش الوطني الطموح.

**الفقرة الأولى: موقع الحماية الاجتماعية ضمن اختيارات النموذج التنموي الجديد**

في سياق السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية المستدامة، يبرز النموذج التنموي باعتباره إطارًا استراتيجيًا يوجه السياسات العمومية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتحتل الحماية الاجتماعية موقعًا محوريًا داخل هذا النموذج، باعتبارها أداة لضمان العدالة الاجتماعية وصون كرامة المواطنين، إذ تتجاوز كونها دعمًا ظرفيًا لتشكل منظومة متكاملة لتحصين الأفراد والمجتمع من المخاطر وتمكينهم من الإسهام الفعلي في التنمية. وفي التجربة المغربية، يكتسي النموذج التنموي أهمية خاصة في توجيه السياسات نحو تعزيز الحماية الاجتماعية باعتبارها ضمانة للاستقرار والتماسك الاجتماعي[37].

تُعد الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لأي استراتيجية تنموية تروم تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وضمان الرفاه الجماعي. وفي هذا الإطار، يشكل النموذج التنموي المغربي إطارًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة الشاملة لكافة الفئات، حيث جُعلت الحماية الاجتماعية أداة مركزية لحماية المواطنين من المخاطر الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء منظومة تضمن تكافؤ الفرص والاستقرار الاجتماعي بعيدًا عن منطق الإعانة الظرفية[38] .

وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، أصبحت التنمية الشاملة مطلبًا جوهريًا يفرض تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يشكل النموذج التنموي إطارًا مرجعيًا لتوجيه السياسات العمومية نحو تحسين مستوى العيش وتعزيز رفاه المواطنين، على أساس أن فعالية التنمية لا تقاس فقط بمؤشرات النمو، بل بقدرتها على الاستجابة للحاجات الأساسية، وهو ما يجعل الحماية الاجتماعية في صلب الرهانات التنموية[39].

وتبرز الحماية الاجتماعية، ضمن هذا التصور، كعنصر بنيوي في هندسة النموذج التنموي، إذ تتحول من آلية لمعالجة الفقر إلى رافعة للتنمية البشرية وضمان التماسك والاستقرار المجتمعي. فهي تُمثل ضمانة مؤسساتية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال التغطية الصحية والتأمين ضد المخاطر ودعم الفئات الهشة، بما يعزز قدرات الأفراد ويجعلهم فاعلين في مسار التنمية.

وفي الحالة المغربية، جاءت بلورة نموذج تنموي جديد استجابة لاختلالات بنيوية تمثلت في التفاوتات المجالية والاجتماعية وضعف نجاعة السياسات العمومية. وقد اقتضى ذلك اعتماد رؤية شمولية تقوم على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع جعل الحماية الاجتماعية محورًا استراتيجيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، والانتقال بها من منطق الإحسان إلى منطق الحقوق.

---

37- L'Institut Royal des Etudes Stratégiques, vers un nouveau modele de developpement rapport strategique 2019/2020 :
https://www.ires.ma/iip/wp-content/uploads/2023/02/RAPPORT-STRATEGIQUE-2019-2020-VERS-UN-NOUVEAU-MODELE-DE-DEVELOPPEMENT.pdf

38 - Unicef Maroc -ministère de l'économie et des finances, politique publique intégrée de protection sociale 2020-2030 une politique intégrée pour un système de protection sociale cohérent et équitable, novembre 2019, p 7-11-13.

39- عبد العزيز بنعليلو، الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في ضوء دستور 2011، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 132، 2016، ص 9.

ويستند النموذج التنموي المغربي إلى مبادئ الاستدامة والتوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حيث تشكل الحماية الاجتماعية مكونًا أساسيًا يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والسكن، ويؤكد مركزية الإنسان في السياسات التنموية باعتباره غاية ووسيلة في آن واحد[40].

وتتجسد الحماية الاجتماعية ضمن هذا النموذج عبر سياسات وبرامج متكاملة تروم حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن عدالة الولوج إلى الخدمات الأساسية، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو المجال الترابي[41].

ويقوم مفهوم الحماية الاجتماعية في هذا السياق على اعتبارها حقًا يشمل جميع المواطنين، وليس حكرًا على الفئات الهشة، في إطار نظام تكافلي يقوم على التضامن الاجتماعي. وتسعى هذه المقاربة إلى ضمان الاستقرار المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاجتماعية، وتقليص الفوارق وتحقيق المساواة في الفرص[42].

وتتجلى الحماية الاجتماعية أيضًا في تعميم التغطية الصحية، بما يشمل العاملين في القطاعات غير المهيكلة، باعتبارها استثمارًا في صحة الإنسان وقدرته على المشاركة في التنمية، فضلاً عن دورها في تخفيف الأعباء المالية وتعزيز الوقاية الصحية[43].

ولا تقتصر الحماية الاجتماعية على الصحة، بل تمتد إلى إصلاح أنظمة التقاعد لضمان استدامتها وعدالتها، وتوفير الأمن الاجتماعي بعد انتهاء الحياة المهنية. كما تشمل دعم الاندماج في سوق الشغل عبر التكوين والتدريب المهني، خاصة لفائدة الشباب والنساء، بما يعزز تنمية الرأسمال البشري والاندماج الاقتصادي[44].

وتأخذ الحماية الاجتماعية، في إطار النموذج التنموي، طابعًا وقائيًا يشمل ضمانات مالية للأسر الهشة، ودعم الأطفال، وتيسير الولوج إلى السكن اللائق، بهدف تحسين جودة الحياة وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق المشاركة في التنمية.

وتندرج الحماية الاجتماعية ضمن رؤية شمولية لبناء مجتمع يضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، ويجعل من العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص محورًا لمعالجة قضايا الفقر والبطالة والتفاوتات، بما يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار[45].

---

40- نرجس البكوري، واقع تطبيق الحماية الاجتماعية للمقاولات بالمغرب، منشورات مجلة الاقتصاد والإدارة والبيئة والقانون، المجلد 5، العدد 1، السنة 2022، ص 6.

41- Siham MACHMOUME, Mohamed NMILI, Financement optimal de la protection sociale au Maroc : Quel Benchmark ING des expériences internationales, Revue Alternatives Managériales et Economiques, Vol 4, No 3, Juillet, 2022, p 437.

42- "فعلية الحقوق والحريات في المغرب...من أجل عقد اجتماعي جديد": مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول النموذج التنموي الجديد:
https://www.cndh.ma/sites/default/files/inline-files/mlkhs_tnfydhy_lnmwdhj_ltnfydhy_1-converti_1_0.pdf

43- التقرير السادس للراصد العربي على موضوع الحق في الصحة، تحت عنوان "الحق في الصحة في المغرب، أبرز المشكلات والتحديات"، إعداد سعد الزبيري، منشورات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، سنة النشر 2023:
https://drive.google.com/file/d/1Hy4vgvmTQkEt7K2u0J9umNQvulgJ2gPW/view

44- محمد عبد الخلقي وعبد الإله فلاحي، ثقافة التخطيط لمرحلة التقاعد –جمعيات المتقاعدين بمراكش نموذجا- منشورات مجلة ضفاف للعلوم الإنسانية، العدد 8، السنة 2022، ص من 70 إلى 75.

45- Meryem BELHASSANI, Protection sociale au Maroc: État des lieux, Revue Dossiers De Recherches En Économie Et Management Des Organisations, Vol 8 No 2, p 102–136.

وتُعد الحماية الاجتماعية، ضمن النموذج التنموي المغربي، مسارًا طويل الأمد يروم تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز قدرة المواطنين على التكيف مع التحولات الاقتصادية والبيئية. ويعكس هذا النموذج التزام الدولة بتحقيق العدالة والمساواة، مع تشجيع المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات التنموية[46].

وفي الختام، يشكل النموذج التنموي المغربي ركيزة أساسية لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، عبر الربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والنمو الاقتصادي. فالحماية الاجتماعية، في هذا الإطار، ليست مجرد آلية دعم، بل أداة استراتيجية لتحقيق الرفاه والمساواة وبناء مجتمع مستدام.

وختامًا، يتأكد أن الحماية الاجتماعية تمثل جوهر النموذج التنموي المغربي، باعتبارها أداة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. ورغم التحديات المرتبطة بالتنزيل، فإن الالتزام بتعزيزها يعكس إرادة راسخة لبناء مجتمع أكثر عدالة وتماسكًا، يضمن لجميع أفراده فرصًا متكافئة في التنمية والازدهار.

**الفقرة الثانية: الحماية الاجتماعية في قوانين المالية 2024 و2025 و2026**

في السنوات الأخيرة، برزت الحماية الاجتماعية كرافعة استراتيجية في السياسات العمومية المغربية ضمن قوانين المالية[47]، لا سيما في الفترات الممتدة من 2024 إلى 2026، حيث تعكس النصوص المالية الطموح الوطني في ترسيخ دولة اجتماعية قادرة على تقليل الفوارق وتعزيز العدالة الاجتماعية عبر تخصيص موارد مالية معتبرة وتحديث نظم الدعم الاجتماعي. هذا التوجه ينسجم مع الرؤية الدستورية التي رسّخها دستور 2011، والتي جعلت من الكرامة الإنسانية والحق في الضمان الاجتماعي ركيزتين لا غنى عنهما في منظومة الحقوق الاجتماعية للمواطنين[48].

يتجلى هذا التوجه في القانون المالي لسنة 2024 الذي وضع أساسات توسيع الشبكة الاجتماعية، من خلال موازنات مبدئية لتعزيز التأمين الصحي، والتقاعد، وبرامج الدعم المباشر للفئات الهشة. فقد كانت بداية المرحلة الانتقالية نحو تعميم برامج الحماية التي تهدف إلى الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين بما يعزز الأمن الاجتماعي ويقلّص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني[49].

---

46- Mohamed KHAYI, De la réforme de compensation à la généralisation du système de protection sociale: Un chantier structurant pour le nouveau modèle du développement، Journal des Études Intégrées en Économie, Droit, Sciences Techniques et Communication, Vol. 1, No 1, 2022, p 5 et suivantes.

47- L'année 2024 marque une étape cruciale pour les finances publiques au Maroc avec l'adoption de la nouvelle Loi de Finance 2024. Cette législation introduit plusieurs réformes fiscales et budgétaires destinées à renforcer la résilience économique du pays et à promouvoir un développement inclusif. Dans cet article, nous détaillerons les principaux changements… :
https://www.cmconjoncture.com/conjoncture/actualites/loi-de-finance-2024-changements-impacts-et-opportunites

48- RAPPORT DE SUIVI DE LA SITUATION ECONOMIQUE Libérer le potentiel du secteur privé pour stimuler la croissance et la création d'emplois, Banque internationale pour la reconstruction et le développement/La Banque mondiale, 2024 :
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099646407172428766/pdf/IDU1368cb79a160ae14ed01ba481846716dab978.pdf

49- قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.91 الصادر في 30 من جمادى الأولى 1445 الموافق ل 14 ديسمبر 2023، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7259، الصادرة في 11 جمادى الآخرة 1445 الموافق ل 25 ديسمبر 2023، ص 11380.

وانتقل هذا التوجه إلى قانون المالية لسنة 2025، الذي عزز بشكل واضح منحى الحماية الاجتماعية في الصياغة المالية العامة، إذ خصصت الدولة موارد مالية أكبر لبرامج الدعم الاجتماعي المباشر، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالحد من الفقر والهشاشة وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة الأسر محدودة الدخل. فقد وصل إجمالي الانفاق المخطط للحماية الاجتماعية إلى نحو 39 مليار درهم في 2025، مقارنة بحوالي 32 مليار درهم في 2024، وهو ما يعبر عن خطوة مهمة في إعادة توجيه السياسة المالية نحو الاستثمار الاجتماعي كأولوية وطنية[50].

يتماهى هذا التوسع في الانفاق الاجتماعي مع الصياغة المالية لسنة 2026، التي جاءت بقياسات أوسع وأعمق للحماية الاجتماعية. يضع مشروع قانون المالية 2026 الحماية الاجتماعية في صدارة الإنفاق العمومي، إلى جانب الصحة والتعليم، باعتبارها ركائز أساسية لبناء الدولة الاجتماعية وترسيخ التنمية الشاملة. وقد صرح العديد من المصادر الرسمية وغير الرسمية عن توجه الميزانية لتعزيز الموارد المخصصة للدعم الاجتماعي، مع تخصيص نحو أكثر من 36 مليار درهم لصندوق الحماية الاجتماعية والتضامن ضمن حسابات خاصة بالخزينة، وهو ما يبرز حجم الاهتمام الذي أولته الحكومة لهذا المجال في موازناتها[51].

وتوضح مؤشرات هذا القانون أيضًا أن الانفاق على الحماية الاجتماعية في 2026 يرتفع ليصل إلى نحو 41 مليار درهم، مما يشكل استمرارًا لوتيرة الزيادة السنوية، ويعكس اعتراف الدولة بضرورة تمويل برامج صحية وتأمينات رياضية واجتماعية واسعة النطاق، بما في ذلك التأمين الصحي الإلزامي، والتقاعد، والتعويضات العائلية، وبرامج دعم الأسر ذات الدخل المحدود والشرائح الهشة في المجتمع .

من الناحية التحليلية، يمكن قراءة هذه التوجهات المالية ضمن الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية الحديثة، الذي لا يقتصر على تقديم الدعم المالي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى ترسيخ مفهوم الأمان الاجتماعي كحق دستوري ومؤسسة مترابطة في السياسات العامة. فالتخصيص المتزايد للموارد المالية يعكس إدراكًا بأن الاستثمار في الإنسان وبناء الضمانات الاجتماعية المتينة يشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والحد من مخاطر الفقر والهشاشة، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة نظم التمويل الاجتماعي للتماشي مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية المعقدة التي يعرفها المجتمع المغربي[52].

علاوة على ذلك، فإن السياسات المالية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في هذه السنوات تستهدف المرونة والاستجابة الهيكلية لمختلف المخاطر، حيث يتم توسيع برامج التأمين ضد المخاطر المرضية والتقاعدية وتعزيز صيغ الدعم المباشر للأطفال والعائلات، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات التي كانت خارج مظلة الحماية التقليدية. ويبرز ذلك من السياسات المالية المخصصة لرفع التعويضات العائلية وبرامج التأمين الصحي الإلزامي، التي تسعى إلى سد فجوات التغطية التقليدية وضمان مساواة أوسع في الولوج إلى الخدمات الأساسية عبر التراب الوطني[53].

من جهة أخرى، يعكس المحتوى المالي ما يمكن تسميته ثورة في نمط التدخل الاجتماعي للدولة، إذ تتحول الحماية الاجتماعية من نظام قائم على دعم مؤقت إلى نظام شامل ومتعدد الأبعاد يواكب تحديات العصر ويضمن الاستقرار الاجتماعي في أوقات الأزمات. يتجلى ذلك في التخصيصات المالية التي تُظهر أولوية لبرامج الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية، وهو ما يجعل قانون المالية أداة أساسية ليس فقط في إدارة

---

50- قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2024، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.65 الصادر في 11 من جمادى الآخرة 1446 الموافق ل 13 ديسمبر 2024، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7362، الصادرة في 17 جمادى الآخرة 1446 الموافق ل 19 ديسمبر 2024، ص 9754.

51- لطيفة جبران، أنظمة التقاعد بالمغرب – الواقع وأفاق الإصلاح – دراسة معمقة على ضوء أخر المستجدات، منشورات دار الآفاق المغربية، الطبعة الأولى 2020، ص 343-344.

52- ياسين الهومات، مطلب الدولة الاجتماعية بالمغرب وسط تنامي المطالب الحقوقية، مقال منشور في *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، العدد 61، دجنبر 2023، ص 264.

53- Rapport mondial sur la protection social 2017-2019: protection social universelle pour atteindre les objectifs de développement durable, organisation internationale du travail, Genève, 2017: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40dcomm/%40publ/documents/publication/wcms_624892.pdf

الموارد، بل في تحقيق أهداف العدالة المجالية والمساواة في الفرص. غير أن هذا التوسع في تمويل الحماية الاجتماعية لا يخلو من تحديات نقدية وهيكلية، منها الحاجة إلى توثيق التنسيق بين مختلف برامج التمويل الاجتماعي لتجنّب التشتت المالي وضمان كفاءته، بالإضافة إلى ضرورة تطوير آليات المراقبة والتقييم لضمان أن تؤدي الموارد المالية المخصصة إلى النتائج المرجوة في تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية[54].

إن قوانين المالية بالمغرب خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى 2026 تعكس تحولًا نوعيًا في الاهتمام الرسمي بالحماية الاجتماعية، حيث تشكّل هذه القوانين جزءًا من استراتيجية وطنية لإعادة هندسة الأمن الاجتماعي وفق معايير العدالة والاستدامة. وتؤشر هذه التوجهات إلى إدراك متزايد بأن الاستثمار في الضمان الاجتماعي ليس عبئًا ماليًا فحسب، بل استثمار في الإنسان وفي رأس مال اجتماعي قوي ينبني عليه مستقبل أكثر عدالة واستقرارًا، وهو ما يستدعي مواصلة تعزيز الإطار المؤسساتي والآليات التنفيذية لضمان تحقّق هذه الأهداف على المستوى العملي[55].

ومن زاوية أخرى، تطرح الحماية الاجتماعية، كما تجسدها قوانين المالية الأخيرة، إشكالية الاستدامة المالية في ظل الإكراهات المرتبطة بتوازنات الميزانية العمومية، وتزايد الطلب الاجتماعي، والتحولات الديموغرافية التي يعرفها المجتمع المغربي، خاصة شيخوخة السكان واتساع قاعدة المستفيدين. وهو ما يفرض التفكير في آليات تمويل مبتكرة، تقوم على تنويع مصادر التمويل، وتعزيز التضامن بين الأجيال، وربط الحماية الاجتماعية بالإدماج الاقتصادي وتشجيع التشغيل اللائق، حتى لا تتحول المنظومة إلى عبء هيكلي على المالية العمومية، بل إلى رافعة لدينامية اقتصادية واجتماعية متجددة.

وفي هذا الإطار، يبرز دور الدولة ليس فقط كممول أو منظم، بل كفاعل استراتيجي يسهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين، من مؤسسات عمومية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، في إطار مقاربة تشاركية تعزز الثقة في السياسات الاجتماعية وتكرس مبدأ المسؤولية المشتركة. فنجاعة الحماية الاجتماعية تظل رهينة بمدى قدرة السياسات المالية على ضمان الالتقائية بين البرامج، وتفادي الازدواجية، وتحقيق الانسجام بين الأهداف الاجتماعية والاختيارات الاقتصادية الكبرى[56].

كما أن البعد الحقوقي للحماية الاجتماعية يفرض نفسه بقوة في التحليل، إذ إن إدراجها ضمن قوانين المالية لا ينبغي أن يُقرأ فقط من زاوية الأرقام والاعتمادات، بل من زاوية تكريس الحقوق الاجتماعية القابلة للنفاذ والمساءلة. فربط الحماية الاجتماعية بمنطق الحقوق يقتضي تطوير آليات التتبع والتقييم، وتعزيز الشفافية في تدبير الموارد، وضمان الحق في الولوج العادل إلى الخدمات الاجتماعية، بما يعزز الثقة في الدولة ويكرس الشعور بالانتماء والإنصاف.

وفي المحصلة، فإن استكمال بناء منظومة حماية اجتماعية قوية ومندمجة، كما تعكسها قوانين المالية الحديثة، يظل رهينًا بقدرة الدولة على المواءمة بين الطموح الاجتماعي والإكراه المالي، وبين الكونية والاستهداف، وبين التضامن والاستدامة. وهو مسار تراكمي طويل، لا يقتصر

54- احمد الجراري، تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / المانيا – برلين، العدد 17، نوفمبر 2022، ص: 142.

55 – محمد مرزاق، "الجهوية المتقدمة في المغرب بين الإكراهات الدستورية والتحديات السوسيو-اقتصادية"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 67-68، يناير-أبريل 2022، ص 45.

56 – سكينة العمراني، الحماية الاجتماعية بالمغرب بين الاختيار الدستوري وإكراهات التنزيل، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية، جامعة الحسن الثاني، السنة الجامعية 2020-2021، ص 91.

على الإصلاح القانوني والمالي، بل يستدعي تحولًا ثقافيًا ومؤسساتيًا عميقًا يجعل من الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية للتنمية البشرية، وأداة مركزية لبناء مجتمع أكثر عدالة وتوازنًا واستقرارًا[57].

**المطلب الثاني: تحديات تنزيل الدولة الاجتماعية وآفاق تفعيلها في السياق المغربي**

رغم التقدم الملحوظ الذي حققه المغرب في بلورة رؤية متقدمة للدولة الاجتماعية، سواء على المستوى الدستوري أو من خلال السياسات العمومية المتبناة، فإن تفعيل هذا المشروع الطموح يواجه عددًا من التحديات البنيوية والمعيقات الواقعية، التي تُقلل من فعالية التدخلات وتحد من قدرتها على إحداث الأثر الاجتماعي المنشود. إن الانتقال من دولة تقوم بوظائف تقليدية إلى دولة تضطلع بأدوار اجتماعية موسعة، يقتضي إعادة بناء مؤسساتي، وتغييرًا في منطق الحكامة، وتعبئة شاملة للموارد والطاقات، وهو ما لا يتحقق بسهولة في ظل إكراهات متعددة ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، مؤسساتية وثقافية. ويُعد فهم هذه التحديات شرطًا أساسيًا لتجاوزها، إذ لا يمكن الحديث عن دولة اجتماعية فاعلة دون مواجهة إشكالات مثل الفوارق المجالية الصارخة، وضعف فعالية السياسات العمومية الاجتماعية، واتساع القطاع غير المهيكل، وغياب التنسيق بين المتدخلين، إلى جانب محدودية التمويل وصعوبات الاستهداف العادل للفئات الهشة. كما أن من أبرز ما يُعيق هذا المسار هو ضعف الثقة في المؤسسات، وغياب الشفافية والمساءلة في تدبير البرامج الاجتماعية.

وفي مقابل هذه التحديات، يبرز عدد من الرهانات المستقبلية التي يحملها المشروع المجتمعي للدولة الاجتماعية في المغرب، والتي تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا طويل الأمد، يستحضر التحولات الديموغرافية، والرقمنة، وتغيرات سوق الشغل، فضلاً عن ضرورة تكييف السياسات الاجتماعية مع متطلبات النموذج التنموي الجديد، ورفع فعالية الإنفاق العمومي في المجالات ذات الأثر الاجتماعي المباشر.

**الفقرة الأولى: الإكراهات البنيوية والمؤسساتية أمام تحقيق الدولة الاجتماعية**

في ظل التحولات العميقة التي يعرفها العالم المعاصر، برزت الدولة الاجتماعية كمفهوم مركزي في الفكر السياسي والاقتصادي، لما توفره من آليات لحماية الأفراد وتعزيز تماسك المجتمعات. فبناء الدولة الاجتماعية لا يقتصر على ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم، بل يمتد إلى تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان. وأضحى تحقيق هذا النموذج رهينًا بقدرة الحكومات على اعتماد سياسات عمومية قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروات والفرص، بما يجعل الدولة الاجتماعية رافعة للاستقرار السياسي والتنمية المتوازنة ومواجهة تحديات العولمة والتحولات الديمغرافية والمناخية.

وفي السياق المغربي، تكرس مشروع الدولة الاجتماعية كخيار استراتيجي ضمن الرؤية الإصلاحية التي أرسى معالمها دستور سنة 2011، باعتباره إطارًا مرجعيًا لتكريس الحقوق والحريات والمساواة. فقد نص الدستور على مبادئ الإنصاف والتضامن والعدالة الاجتماعية، مما دفع الدولة إلى إطلاق إصلاحات بنيوية همّت تعميم الحماية الاجتماعية، وتوسيع التغطية الصحية، وإصلاح منظومة التعليم، وتعزيز آليات التماسك الاجتماعي، رغم ما يكتنف هذا المسار من صعوبات مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والاختلالات المتراكمة في السياسات العمومية[58].

ويواجه تحقيق الدولة الاجتماعية في المغرب تحديات مركبة تتجاوز المقاربات التقليدية القائمة على الدعم الظرفي أو المعالجة القطاعية. فالإكراهات لا تقتصر على محدودية الموارد، بل تشمل الفجوات المجالية والاجتماعية، وضعف التنسيق المؤسساتي، واستمرار مظاهر الهشاشة،

---

[57] – عبد الرحمن الزروالي، النموذج التنموي الجديد بالمغرب وأثره على إعادة بناء الدولة الاجتماعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، السنة الجامعية 2021-2022، ص 133.

[58]– سميرة العثماني، العدالة الجبائية ودورها في تمويل الدولة الاجتماعية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون المالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة السلطان مولاي إسماعيل، مكناس، السنة الجامعية 2020-2021، ص 121.

خاصة في المناطق القروية والهامشية. كما يشكل انتشار القطاع غير المهيكل وارتفاع معدلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب، عائقًا بنيويًا يحد من فعالية سياسات الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص[59].

وتُعد الدولة الاجتماعية مرتكزًا أساسيًا في السياسات العمومية المعاصرة الساعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي المغرب، يندرج هذا الطموح ضمن مسار إصلاحي يستجيب لمقتضيات الدستور والتوجهات الدولية للتنمية المستدامة، غير أن تعقيدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي تجعل من بناء نموذج اجتماعي شامل مسارًا تدريجيًا محفوفًا بالتحديات البنيوية[60] .

ورغم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، لا تزال هناك فجوة واضحة بين النصوص القانونية الطموحة والتطبيق العملي. فالتفاوتات المجالية، والبطالة، والاقتصاد غير المهيكل، ومحدودية الموارد، واختلالات الحكامة، تفرض مراجعة آليات تنفيذ السياسات الاجتماعية واعتماد مقاربات شمولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والمؤسساتية والمجتمعية في إطار رؤية مندمجة[61].

لقد شكلت الدولة الاجتماعية، عبر التاريخ، هدفًا مركزيًا للحكومات الساعية إلى توفير شبكة أمان اجتماعي تضمن الحقوق الأساسية، خاصة للفئات الهشة. وفي هذا الإطار، سعى المغرب إلى ترسيخ هذا النموذج من خلال إصلاحات متعددة، غير أن تحقيقه ما يزال يصطدم بمعيقات مرتبطة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، مما يجعل تحليل هذه المعيقات مدخلًا أساسيًا لتقييم نجاعة السياسات العمومية المتبعة[62].

ويهدف المغرب من خلال مشروع الدولة الاجتماعية إلى إرساء منظومة شاملة تضمن حقوق المواطنين في التعليم والصحة والعمل والسكن. غير أن بلوغ هذا الهدف يظل رهينًا بتجاوز عوائق اقتصادية واجتماعية وهيكلية تؤثر مباشرة في تفعيل المقتضيات الدستورية والسياسات الاجتماعية، وتحد من قدرتها على تحقيق الأثر المطلوب.

وتبرز البطالة، خاصة في صفوف الشباب، كأحد أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، لما لها من انعكاسات مباشرة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. فغياب فرص الشغل اللائق يؤدي إلى هشاشة الدخل، ويعمق الفوارق الاجتماعية، ويقوض أسس الاندماج المجتمعي، مما يجعل التشغيل ركيزة أساسية في بناء الدولة الاجتماعية[63].

---

59- Le Royaume du Maroc s'est engagé à relever les défis du XXIe siècle en faisant du développement durable un vrai projet de société et un nouveau modèle de développement sous l'impulsion éclairée de SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI. Stratégie Nationale de Développement Durable 2030 RAPPORT FINAL:
https://mtedd.gov.ma/images/Rapport_Strategie_Nationale_DD_juin2017_Mai_2017_Web.pdf

60- TAIM, M. A., MOULINE, Y., & CHERKAOUI, M. Evolution des politiques sociales au Maroc. Revue Internationale de Comptabilité, Finance, Audit, Management et Économie, Volume 4, N°1, Année 2023, pp 701-716.

61- Es-sahli EL HARCHAOUI, Situation de la gouvernance au Maroc : Diagnostic et évaluation, La Revue Marocaine de la Pensée Contemporaine - N-7 JANVIER 2021, p 7 et suivantes.

62- Elhoussain Choukar, Driss Assi, l'intégration du secteur informel au Maroc : rôle pour l'économie sociale et solidaire, Revue des Études Multidisciplinaires en Sciences Économiques et Sociales, Vol 5 – Numéro 2, 2020, p 98 et suivantes.

63- أحمد الهامل، بشرى سبتي، محمد حمجيق، الفقر والهشاشة الاجتماعية بالمناطق القروية زمن كورونا: جماعة عين الشكاك-إقليم صفرو بالمغرب أنموذجا، منشورات مجلة القانون والمجتمع، المجلد 3، العدد 8، السنة 2023، ص 28 وما بعدها.

كما تشكل التفاوتات المجالية والاجتماعية بين المناطق والفئات عائقًا بنيويًا أمام تحقيق الإنصاف الاجتماعي. فلا تزال المناطق القروية والهامشية تعاني من ضعف الولوج إلى الخدمات الأساسية والبنيات التحتية، وهو ما يحد من قدرة الدولة على ضمان تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الاجتماعية بشكل متكافئ، رغم المبادرات التنموية المبذولة[64].

ويُعد الاقتصاد غير المهيكل أحد أبرز مظاهر الازدواجية الاقتصادية التي تعيق بناء الدولة الاجتماعية، إذ يحرم شريحة واسعة من العاملين من التغطية الاجتماعية والتأمينات الأساسية، مما يعمق الهشاشة الاجتماعية ويحد من فعالية سياسات الحماية الاجتماعية، ويستدعي إدماج هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الرسمي[65].

ولا تقل الإكراهات القانونية والإدارية أثرًا في تأخير تحقق الدولة الاجتماعية، فرغم توفر إطار تشريعي متقدم، فإن ضعف التنسيق المؤسساتي ومحدودية آليات التتبع والتقييم تحول دون تفعيل فعلي للحقوق الاجتماعية[66]. كما تساهم محدودية الموارد المالية في تقليص جودة الخدمات الاجتماعية، وتفاقم الفوارق بين الفئات الاجتماعية[67].

وتتداخل هذه الإكراهات مع تحديات سياسية ومؤسساتية تؤثر في وتيرة الإصلاحات الاجتماعية، حيث تفرض التوازنات السياسية والضغوط الاقتصادية صعوبات في اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة، مما ينعكس على نجاعة السياسات الاجتماعية وتنفيذها الميداني.

وتكشف هذه المعيقات مجتمعة حجم التحديات التي تواجه الدولة في مسار بناء الدولة الاجتماعية، فرغم الإصلاحات المعتمدة، يظل التطبيق الفعلي رهينًا بتجاوز اختلالات التشغيل، وتقليص التفاوتات المجالية، وإدماج الاقتصاد غير المهيكل، وتعزيز التنسيق المؤسساتي، حتى تتحول السياسات من نصوص نظرية إلى مكتسبات واقعية.

وفي الختام، يمكن القول إن بناء الدولة الاجتماعية في المغرب ما يزال مسارًا معقدًا تحكمه تحديات بنيوية عميقة، رغم التقدم المحقق على المستوى التشريعي والمؤسساتي. غير أن الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها المملكة، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد، تشكل أساسًا واعدًا لبناء نموذج اجتماعي أكثر عدالة، شريطة تعزيز المقاربة التشاركية، وتحقيق العدالة الجبائية، وتحويل المبادئ الدستورية إلى سياسات عمومية فعالة تضمن كرامة المواطن وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

**الفقرة الثانية: الرهانات المستقبلية وأفق ترسيخ الدولة الاجتماعية في المغرب**

تشكل الدولة الاجتماعية محورًا أساسيًا في السياسات العمومية المعاصرة، باعتبارها الإطار القادر على تحقيق التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في سياق عالمي سريع التحول. وفي المغرب، يندرج هذا المفهوم ضمن مسعى استراتيجي

64- Youssef MOFLIH, EL Houssine MOUSTAID, Le chômage des diplômés au Maroc: l'inadéquation entre la formation et l'emploi, Publications de la Revue Internationale de Comptabilité, Finance, Audit, Management et Économie, volume 5, numéro 2, année 2024, p 445.

65- البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط في المغرب، "الفقر في المغرب: التحديات والفرص"، تقرير صادر في 2017:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/poverty-in-morocco-challenges-and-opportunities

66- زاهية شكري، توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 المتعلقة بالحماية الاجتماعية: الأسباب والدوافع، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 149، نونبر-دجنبر 2019، ص من 396 إلى 398

67- Mustapha Ziroili, Marché du travail, informalité, dynamique de la segmentation et effets du salaire minimum : propositions d'approches micro-économétriques de tests pour le cas du Maroc, Thèse de doctorat en sciences économiques, École doctorale Sciences économiques et de gestion, Aix-Marseille Université (Aix-en-Provence), 2022, p. 104.

لبناء مجتمع يضمن العيش الكريم وتكافؤ الفرص، مستندًا إلى دستور 2011 الذي كرس العدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة ترجمة هذه المبادئ إلى واقع ملموس[68].

ولا تُعد الدولة الاجتماعية في التجربة المغربية مجرد تحول سياسي ظرفي، بل مشروعًا مجتمعيًا متكاملاً يهدف إلى توفير حماية اجتماعية شاملة تشمل التعليم والصحة والعمل والسكن. ويعكس هذا التصور إرادة واضحة لتحسين جودة الحياة وتجاوز الاختلالات البنيوية التي حدّت سابقًا من تفعيل الحقوق الاجتماعية، رغم ما يطرحه هذا المشروع من تحديات تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية الفعلية.

وتُعتبر الدولة الاجتماعية في السياق الحديث النموذج الأمثل للتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان الحقوق الاجتماعية، حيث تشكل في المغرب حلقة وصل بين المبادئ الدستورية والواقع الاجتماعي. فدستور 2011 أسس لمرحلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع، تجعل من الدولة الاجتماعية مشروعًا لإعادة صياغة العقد الاجتماعي على أساس التضامن والإنصاف، وليس مجرد خطاب سياسي أو وعود ظرفية[69].

غير أن الانتقال نحو دولة الرفاه الاجتماعي يواجه تحديات هيكلية معقدة تتطلب مقاربة شمولية تراعي خصوصيات الواقع المغربي. فإصلاح الأنظمة الاجتماعية، وتقليص التفاوتات المجالية، ومعالجة اختلالات سوق الشغل، وتحقيق تكافؤ الفرص، كلها عناصر حاسمة في إنجاح هذا المسار، إلى جانب إشكالية توزيع الموارد والعلاقة بين المركز والجهات.

وتُعرف الدولة الاجتماعية باعتبارها نموذجًا يسعى إلى ضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال آليات عمومية تتيح الولوج المنصف إلى الخدمات الأساسية في إطار التضامن والتكافل. وقد سعى المغرب إلى تجسيد هذا الطموح ضمن مساره الإصلاحي، خاصة بعد دستور 2011 الذي جعل الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية من ركائز النموذج الديمقراطي التنموي، لتغدو الدولة الاجتماعية ضرورة استراتيجية لتعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعي[70].

غير أن بناء دولة اجتماعية فعلية لا يتحقق بالنصوص الدستورية وحدها، بل يقتضي إصلاحات هيكلية عميقة، وتعبئة فعالة للموارد، وتغييرًا في منطق التدبير العمومي، واستعادة الثقة بين الدولة والمواطن. وهو ما يجعل هذا الورش رهينًا بتحليل رهاناته السياسية والمؤسساتية والمالية والاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بتجويد منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين آليات التعاقد[71].

ويتمثل الرهان الأول في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن عبر سياسات عمومية أكثر عدالة ونجاعة واستجابة للحاجات الفعلية. فالمواطن لم يعد يطالب فقط بتحسين شروط العيش، بل بحقوقه في خدمات عمومية ذات جودة تحفظ كرامته، مما يستدعي الانتقال من التدبير القطاعي إلى التكامل في السياسات، وبناء منظومة شاملة للحماية الاجتماعية تقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

---

68- David Melloni, la constitution marocaine de 2011 : une mutation désordres politique et juridique marocains, revue française d'études constitutionnelles et politiques, réalisation: pao éditions du seuil impression: cpi firmin-didot au mesnil-sur-l'estrée, n° 145, imprimé en France, avril 2013, pp 12-13.

69- Larabi Jaidi, La cohésion socio-spatiale :quels impératifs pour la cohérence des politiques publiques ? Economia-HEM, 2023, p 139.

70- عبد الرحيم العلام، "تحديات التدبير المالي للجماعات الترابية في ظل الجهوية المتقدمة"، مداخلة ضمن أعمال الندوة الدولية حول الجهوية والتنمية الترابية، من تنظيم كلية العلوم القانونية بفاس، 24-25 نونبر 2018، منشورات مركز الدراسات والأبحاث في القانون الإداري والعلوم الإدارية، سلسلة الندوات، العدد 7، 2019، ص 201-218.

71- تيسير الوردي، أنظمة التقاعد: النشأة والأزمة والإصلاح، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 146، ماي-يونيو 2019، ص 397-398.

وفي هذا الإطار، يبرز رهان تعميم التغطية الاجتماعية وتوسيع الولوج إلى الحقوق الأساسية من خلال مشاريع كبرى همّت التغطية الصحية وإصلاح التقاعد والتعويضات العائلية. غير أن نجاح هذه المبادرات رهين بوجود مؤسسات قوية وقدرات تدبيرية فعالة تحول دون تحولها إلى إجراءات شكلية، مع ضمان التتبع والتقويم المستمر[72].

ويُعد البعد الاقتصادي ركيزة أساسية في تمويل الدولة الاجتماعية، إذ لا يمكن توسيع الخدمات الاجتماعية دون اقتصاد منتج ومندمج. لذلك يؤكد النموذج التنموي على ضرورة الربط بين الاجتماعي والاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل وتوسيع القاعدة الضريبية، بما يضمن تمويل السياسات الاجتماعية دون الإخلال بالتوازنات الكبرى، ويساهم في تقليص الفقر والهشاشة[73].

كما تشكل العدالة المجالية عنصرًا حاسمًا في بناء الدولة الاجتماعية، إذ لا يمكن تحقيق الإنصاف دون توزيع عادل للموارد والفرص بين الجهات. فاستمرار الفوارق بين المجالات يفرض مراجعة منطق التوزيع الترابي للسياسات العمومية وفق مقاربة الإنصاف، مع تفعيل الجهوية المتقدمة كآلية لإدماج المجالات المهمشة وتعزيز قدراتها في التنمية والحماية الاجتماعية[74].

وتتطلب الدولة الاجتماعية أيضًا إصلاحًا عميقًا للإدارة العمومية لجعلها قادرة على تنزيل السياسات الاجتماعية بفعالية وشفافية. فنجاعة هذه السياسات ترتبط بعقلنة التدبير، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحقيق التنسيق المؤسساتي، إذ لا تُقاس الدولة الاجتماعية بحجم الإنفاق فقط، بل بمدى الأثر الحقيقي على حياة المواطنين [75].

ويبرز البعد الثقافي والقيمي كرهان مكمل لبناء الدولة الاجتماعية، من خلال ترسيخ قيم التضامن والتكافل والوعي بالحقوق والواجبات. فنجاح دولة الرعاية لا يقوم فقط على تدخل الدولة، بل على انخراط المواطنين، وهو ما يبرز دور المدرسة والإعلام والمجتمع المدني في بناء مواطنة فاعلة ومسؤولة[76].

كما يفرض تطور الدولة الاجتماعية اعتماد الابتكار في تدبير الخدمات، عبر رقمنة الإدارة، وتحسين آليات الاستهداف، وتطوير صيغ تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فكلما اعتمدت الدولة أدوات حديثة في تدبير الشأن الاجتماعي، كانت أكثر قدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.

إن رهانات بناء الدولة الاجتماعية في المغرب تعكس إرادة مجتمعية لتجاوز الفوارق والاختلالات نحو نموذج أكثر عدالة وتوازنًا، وتتطلب تضافر جهود مختلف الفاعلين. فالدولة الاجتماعية ليست عبئًا ماليًا، بل استثمارًا في الرأسمال البشري والاستقرار المجتمعي وبناء الثقة بين الدولة

---

72- Chadia El Rherari, Les politiques sociales au Maroc face aux impératifs Du développement humain. Cas de l'Agence de Développement social, International Social Sciences & Management Journal, Résistances économiques et sociales dans les Suds, Numéro 1, Année 2019, Page 124 et suivantes.

73- محمد البكوري، "النموذج التنموي الجديد الأسس النظرية الكبرى"، العدد 23، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، سنة 2019، ص 37.

74- عبد الرفيع زعنون، تحقيق العدالة المجالية في حاجة إلى نفس جديد، ورقة سياسات، منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، يونيو 2024:
https://mipa.institute/wp-content/uploads/2024/05/Paper-Justice-sociale-arabe-.pdf

75- Lhassan Badri, la décentralisation au Maroc : quelles perspectives pour la gouvernance locale et le développement territorial ? cas de la régionalisation avancée, thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences du territoire, université Grenoble alpes, 2019, p 246.

76- إدريس لكريني والحسين شكراني (تنسيق وإشراف): "الجيل الثالث لحقوق الإنسان: السياق والإشكاليات"، كتاب جماعي، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALD، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 110، سنة: 2020، ص 123.

والمواطن. ويظل مشروع الدولة الاجتماعية رهانًا استراتيجيًا تتقاطع فيه الأبعاد الحقوقية والاقتصادية والمؤسساتية، ويتطلب إصلاحات متكاملة تضمن كرامة المواطن وتعزز العدالة الاجتماعية والمجالية، باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الثقة في المؤسسات[77].

وفي الختام، يتضح أن بناء الدولة الاجتماعية في المغرب مشروع حضاري عميق يهدف إلى المصالحة بين الدولة والمجتمع، وإعادة الاعتبار للمواطنة الكاملة. فنجاح هذا المسار رهين بإرادة سياسية صادقة، وحكامة رشيدة، ومشاركة فعالة لمختلف الفاعلين، مع القدرة على تحويل السياسات الاجتماعية من تصورات نظرية إلى واقع يومي يلمسه المواطن، في إطار رؤية استراتيجية طويلة المدى تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

**خاتمة**

تخلص هذه الدراسة، في أفقها العام، إلى أن الدولة الاجتماعية بالمغرب تمثل مساراً تاريخياً مركباً، تشكل عبر تفاعل متدرج بين النص الدستوري والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم يكن وليد دستور 2011 في حد ذاته، وإن كان هذا الأخير قد شكل لحظة مفصلية في إعادة صياغة التزام الدولة بالبعد الاجتماعي على أسس حقوقية أوضح وأكثر شمولاً. فقد أبان التحليل التاريخي والدستوري أن المقاربة الاجتماعية في المغرب انتقلت، عبر مراحل متعددة، من منطق الرعاية المحدودة والهاجس الأمني إلى تصور أكثر انفتاحاً على فكرة الحقوق الاجتماعية، وإن ظل هذا الانتقال محفوفاً بترددات بنيوية وإكراهات مؤسساتية حالت دون تبلور نموذج متكامل للدولة الاجتماعية في صيغته الكاملة.

وقد أبرزت الدراسة أن الدساتير الأولى، رغم ما تضمنته من إشارات محتشمة إلى بعض الحقوق الاجتماعية، لم تُؤسِّس فعلياً لدولة اجتماعية بالمعنى الحديث، بقدر ما كرست تصوراً تقليدياً لدور الدولة، حيث ظلت المسألة الاجتماعية هامشية وخاضعة لاعتبارات ظرفية. ومع توالي المراجعات الدستورية، ولا سيما في سنتي 1992 و1996، بدأ يتعزز البعد الحقوقي للمسألة الاجتماعية، مدفوعاً بتحولات داخلية وضغوط اجتماعية متنامية، غير أن هذا التعزيز ظل في كثير من مظاهره شكلياً، بسبب ضعف آليات التفعيل وغياب سياسات عمومية قادرة على تحويل الالتزامات الدستورية إلى مكتسبات اجتماعية ملموسة.

وفي هذا السياق، جاء دستور 2011 ليؤسس لتحول نوعي في تمثل الدولة لوظيفتها الاجتماعية، من خلال دسترة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وربطها بمبادئ الكرامة والإنصاف والتضامن، إلى جانب إرساء أدوار جديدة لمؤسسات الحكامة والاستشارة. غير أن التحليل أظهر أن القيمة الحقيقية لهذا التحول الدستوري لا تكمن في مضامينه المعيارية فحسب، بل في مدى قدرته على إحداث قطيعة فعلية مع المقاربات السابقة، وهو ما يظل رهيناً بفعالية السياسات العمومية وبقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية في سياق اقتصادي ومالي معقد.

كما بينت الدراسة أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد أبرز تجليات الدولة الاجتماعية بعد دستور 2011، يشكل اختباراً حقيقياً لمدى جدية الاختيار الاجتماعي بالمغرب. فرغم الأهمية الاستراتيجية للقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وما يحمله من طموح لتوسيع التغطية الاجتماعية وضمان حد أدنى من الأمن الاجتماعي، فإن تنزيله العملي يواجه تحديات تتعلق باستدامة التمويل، ونجاعة الاستهداف، وجودة الخدمات، إضافة إلى إشكالية التنسيق المؤسساتي. ويكشف ذلك أن الدولة الاجتماعية لا تُقاس بحجم النصوص والبرامج المعلنة، بقدر ما تُقاس بقدرتها على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق أثر اجتماعي ملموس في حياة المواطنين.

ومن خلال التحليل والمناقشة، يتضح أن الدولة الاجتماعية بالمغرب ما تزال مشروعاً في طور البناء، وأن الانتقال من دولة تُعلن التزامات اجتماعية إلى دولة تضمن فعلياً الحقوق الاجتماعية يقتضي إعادة نظر شاملة في منطق السياسات العمومية الاجتماعية، من خلال تجاوز

77- عمر الهاشمي، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المضيق، جامعة عبد المالك السعدي، السنة الجامعية 2021-2022، ص 134.

المقاربة القطاعية والتدبير التجزيئي، واعتماد رؤية مندمجة تقوم على العدالة الاجتماعية، والحكامة الجيدة، والعدالة الجبائية، وربط المسؤولية بالمحاسبة. كما يبرز أن نجاح هذا المشروع يظل مشروطاً بتقوية الرأسمال البشري، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز دور المجتمع المدني والهيئات الوسيطة في بلورة وتنفيذ وتتبع السياسات الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، تفرض متطلبات ترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب جملة من التوصيات، في مقدمتها ضرورة ملاءمة الالتزامات الدستورية مع اختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة، تضمن استدامة الحماية الاجتماعية وتحميها من التقلبات الظرفية. كما يستدعي الأمر تطوير آليات التقييم والمساءلة، وتعزيز الشفافية في تدبير البرامج الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الهشة والمجالات الترابية التي تعاني من التهميش البنيوي. ويظل الاستثمار في التعليم والصحة والتشغيل مدخلاً أساسياً لأي تصور جاد للدولة الاجتماعية، باعتبارها ركائز لا غنى عنها لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وفي ختام هذا المسار التحليلي، تبقى مجموعة من التساؤلات مفتوحة، تشكل أفقاً للنقاش الأكاديمي والسياسي، من قبيل مدى قدرة الدولة على التوفيق بين متطلبات التوازنات المالية وضرورات الإنصاف الاجتماعي، وحدود فعالية النص الدستوري في غياب إرادة سياسية قوية وآليات تنفيذ ناجعة، وإلى أي حد يمكن للحماية الاجتماعية أن تتحول إلى حق اجتماعي راسخ وغير قابل للتراجع. كما يطرح سؤال موقع الدولة الاجتماعية في ظل التحولات العالمية المتسارعة، وما تفرضه من إعادة تعريف لأدوار الدولة ووظائفها الاجتماعية. وهي تساؤلات تؤكد أن الدولة الاجتماعية بالمغرب ليست منجزاً نهائياً، بل ورشاً مفتوحاً على التطوير والتقويم المستمر، في أفق بناء مجتمع أكثر عدالة وتضامناً وتماسكاً اجتماعياً.